A

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

A/C.2/50/L.76
8 December 1995
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة الخمسون

اللجنة الثانية

البند ٩٥ من جدول الأعمال

التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي

مشروع قرار مقدم من نائب رئيس اللجنة، السيد كونور ميرفي (أيرلندا)، بناء على مشاورات غير رسمية أجريت بشأن مشروع القرار A/C.2/50/L.40

العقد الثاني للتنمية الصناعية لأفريقيا

إن الجمعية العامة،

إذ تعيد تأكيد قرارها ١٠٧/٤٩ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ بشأن برنامج العقد الثاني للتنمية الصناعية لأفريقيا الذي طلبت فيه من الأمين العام أن يقدم تقريرا اليها في دورتها الخمسين عن تنفيذ ذلك القرار،

وإذ تعيد أيضا تأكيد الفقرة ٢ من قرارها ١٠٢/٤٩ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤،

وإذ تشدد على تجدد طابع الاستعجال الذي يتسم به تعزيز التصنيع كعنصر أساسي في تنمية البلدان النامية وعلى الدور الهام لمنظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، التي تمر بعملية إصلاح، وتشير الى البيانات الصادرة عن مجموعة الـ ٧٧، وحركة عدم الانحياز، ومنظمة الوحدة الأفريقية، في ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ و ٢٠ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٥ و ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩٥، على التوالي، بشأن الدور الأساسي لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في هذا الصدد،

---

(١) A/50/518، **المرفق.**

وإذ تسلم بالحاجة الى زيادة التعاون بين البلدان الأفريقية ومنظومة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الثنائية والمتعددة الأطراف الأخرى إضافة الى المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية الأفريقية، في تنفيذ برنامج العقد الثاني،

وإذ تسلم أيضا بالدور الهام الذي يؤديه التصنيع في دعم النمو الاقتصادي المتواصل والتنمية المستدامة في أفريقيا في سياق برنامج الأمم المتحدة للتنمية في أفريقيا في التسعينات[٢]،

وإذ تسلم كذلك بأهمية التعاون فيما بين القارات وعلى الصعد الأقاليمي والإقليمي ودون الإقليمي في تنفيذ برنامج العقد الثاني،

وإذ تحيط علما بالآثار البعيدة المدى للتطورات الأساسية التي طرأت على البيئة الدولية فيما يتعلق بالتعاون الإنمائي، بما في ذلك اختتام جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف وفيما يتعلق بتنفيذ برنامج العقد الثاني، وكذلك الحاجة الى تدابير وطنية ودولية متضافرة لتمكين البلدان الأفريقية من التصدي للتحديات التي أوجدتها الفرص التي هيأتها التطورات الأخيرة في التجارة الدولية، ضمن أمور أخرى، ودور مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في هذا الصدد، ومن الاستفادة تماما من هذه الفرص،

وإذ تؤكد استمرار الحاجة الى حشد موارد كافية من خلال مبادرات محلية ودولية من أجل تنفيذ برنامج العقد الثاني، بما في ذلك تهيئة مناخ موات للاستثمار الأجنبي المباشر، وتنمية القطاع الخاص والمشاريع التجارية الصغيرة والمتوسطة، وزيادة فرص الوصول الى الأسواق،

وإذ تسلم بضرورة استخدام البلدان الأفريقية للموارد البشرية والمالية بشكل أكثر فعالية في عملية التصنيع،

وإذ تلاحظ مع التقدير مختلف المبادرات والاجتماعات الإقليمية ودون الإقليمية التي جرت، بما فيها مؤتمر وزراء الصناعة الأفريقيين، المعقود في غابورون، بوتسوانا في الفترة من ٦ الى ٨ حزيران/يونيه ١٩٩٥، والمساهمة التي قدمتها منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في عقد وتنظيم محافل للاستثمار الصناعي تهدف الى تنفيذ برنامج العقد الثاني،

١ - تحيط علما بتقرير الأمين العام عن تنفيذ برنامج العقد الثاني للتنمية الصناعية لأفريقيا (١٩٩٣-٢٠٠٢)[٣]؛

---

(٢) القرار ١٥١/٤٦، المرفق، الجزء ثانيا.

(٣) A/50/487.

٢ تطلب الى البلدان الأفريقية زيادة التعاون فيما بينها في مجالات السياسة الصناعية والتنمية المؤسسية وتنمية الموارد البشرية والتكنولوجيا والاستثمار، وتطلب الى المجتمع الدولي وضع تلك الجهود موضع التنفيذ؛

٣ - تطلب من منظومة الأمم المتحدة، وبخاصة منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وكذلك من منظمة الوحدة الأفريقية وجميع الشركاء الآخرين في عملية التنمية، مواصلة النهوض بدور إيجابي وأكثر فعالية في تنفيذ برنامج العقد الثاني، في ضوء التعهدات الملتزم بها في هذا الخصوص في برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات؛

٤ - تشجع الحكومات الأفريقية على دعم اللجان الوطنية للعقد الثاني بغية رصد تنفيذه رصدا فعالا وعلى صياغة استجابات فعالة في إطار السياسات العامة للتحديات والمطالب التي أوجدتها الفرص التي هيأتها التغيرات في البيئة المحلية والدولية المتعلقة بالتصنيع؛

٥ - تؤكد استمرار الحاجة الى توفير مساعدة تقنية ومالية من منظومة الأمم المتحدة ومن مصادر ثنائية ومتعددة الأطراف لاستكمال جهود البلدان الأفريقية في مجال تنفيذ أهداف العقد الثاني، وكذلك الحاجة الى قيام البلدان الأفريقية بتعزيز التعاون فيما بينها في مجالات السياسة الصناعية، والتنمية الصناعية، وتنمية الموارد البشرية، والتكنولوجيا، والاستثمارات؛

٦ - تطلب من منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية أن تسهل تبادل المعلومات فيما بين الحكومات الأفريقية بشأن الأنشطة المضطلع بها على الصعيد الوطني بالتعاون مع منظومة الأمم المتحدة وبدعم من الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف بصدد تنفيذ برنامج العقد الثاني كمساهمة في تقارير الأمين العام التالية عن تنفيذ البرنامج؛

٧ - تطلب الى منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومنظمة الوحدة الأفريقية زيادة مساعداتها وتنسيق أنشطتها في تنمية الموارد البشرية من أجل الصناعة بغية تحسين القدرة التنافسية للقطاع الصناعي في أفريقيا في ضوء عولمة الإنتاج ونمو التجارة وتدفقات الاستثمار والتكنولوجيا المتصلة به؛

٨ - تطلب الى الأمين العام أن يعمد بالتعاون مع جميع منظمات وصناديق وبرامج منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة، الى مراعاة تنفيذ برنامج العقد الثاني عند إعداد استعراض منتصف المدة، في عام ١٩٩٦، لبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات؛

٩ - تطلب أيضا الى الأمين العام أن يقدم الى الجمعية العامة في دورتها الثانية والخمسين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار.

- - - - -